ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

محددات واهداف السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣

حسنين احمد نافع جامعة رازي - ايران

المقدمة: -

عانى العراق في السنوات الأخير لحكم صدام حسين من انقطاع وقيود على السياسة الخارجية نتيجتاً لسياسة النظام السابق الهجومية، وعدم مراعاته لقضية حسن الجوار والحروب التي خاضها مع الدول المجاورة والسعي للحصول على سلاح دمار شامل، وبالتالي فرضت العقوبات على العراق الا ان الامر اختلف بعد سقوط نظام صدام حسين حيث كان هناك توجه من الأمم المتحدة ان تعزز السياسة الخارجية العراقية، الا انه لم يكن بهذه السهولة حيث عانى العراق من عدم اهتمام بالسياسة الخارجية وسبات في التمثيل الدبلوماسي من ٢٠٠٣ -٢٠٠٥ نتيجة لضعف الخبرة السياسية لدى الذين استلموا زمام الأمور والانشغال بالتقسيم الطائفي للسلطة، لم يستمر الوضع على ذألك النحو اذ عاد العراق للاهتمام بالسياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، الا ان هناك نوع من التلون وعدم الانسجام نتيجتاً للتأثر بالتنافس الدولي والإقليمي لفرض نفوذها على العراق، وكذلك نتيجة لمحددات داخلية وخارجية تربك من عمل السياسة الخارجية العراقية، كما ان للسياسة الخارجية العراقية اهداف عديدة سوف يتم تناول اهم محددات واهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

فرضية البحث:

- تنطلق المقالة من فرضية هناك محددات مؤثرة على السياسة الخارجية العراقية تسببت بعدم انسجام وتلون في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣.

الفرضية الأولى: هناك محددات داخلية وخارجية للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

الفرضية الثانية: - للسياسة الخارجية العراقية اهداف عدة.

الاشكالية: تنطلق الدراسة من اشكالية مفادها: عانى العراق من عدم توازن في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية حيث واجه تحديات كبيرة في بناء سياسة داخلية فعالة بعد الاحتلال الامريكي والتي اثرت بشكل كبير على اداء السياسة الخارجية العراقية ومن هذه الاشكالية تنطلق عده تساؤلات منها:

١- ما هي اهم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣؟

٢- ما هي اهم اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣؟

الاهمية:بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تم تشكيل حكومة عراقية جديدة وتحولت البلاد الى ديمقراطية ونظام حكم جديد ومنذ ذلك الحين فأن بناء السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في العراق أصبح من الامور المهمة لضمان استقرار البلاد عن طريق تعزيز علاقات العراق مع دول العالم وتحسين مكانته الدولية.

الاهداف: تأتي هذه الدراسة لمعرفة اسس بناء السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لما لها اهمية كبيرة لذلك تتلخص اهداف الدراسة في معرفة ما يأتي:

١-معرفة اهم المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

٢-معرفة اهم اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المنهجية: تم استخدام في هذه الدراسة عده مناهج منها:

١- **المنهج التاريخي:**حيث يسمح هذا المنهج بفهم الحوادث والظواهر الماضية وتحليلها مما يساعد في تفسير الاحداث المستقبلية.

٢- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث يساعد هذا المنهج في توضيح الخصائص الرئيسية للظاهرة المدروسة وفهمها بشكل أفضل ويساعد على تحليل الظواهر المجردة وتفسيرها وهو امر مهم في فهم الاسباب والعوامل التي تؤثر على هذه الظواهر.

٣- حدود الدراسة:

١- **الحد الزمني:** يبدأ العنوان من عام ٢٠٠٣ ويستمر حتى الوقت الحالي او يمكن تحديده بشكل ادق وفقا لأحداث معينة مثل إشكاليات في الدستور واشكاليات مؤسساتية.

٢- **الحد المكاني:** يركز العنوان على السياسة الخارجية والداخلية للعراق كدولة وبالتالي تمتد الى كل مناطق العراق بالإضافة الى العلاقات الخارجية للعراق مع دول الجوار.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

واجهت السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ العديد من المحددات المعرقلات بسبب تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقيات بين القوى السياسية وعدم تحديد الأولويات وليس هناك رؤية واضحة تتبناها الدولة ونجد تأثيرها سلباً على السياسة الخارجية وهذه المحددات هي: -

الفرع الأول: المحددات الداخلية:ظهرت عدة من المحددات الداخلية لصنع القرار السياسي الخارجي بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لتغير النظام السياسي والاحتلال الأمريكي والتغيرات التي طرأت على المنطقة بشكل عام وهي كما مبينه ادناه:

اولاً: المحددات الدستورية:

١-**تضارب الصلاحيات بين رئيس الوزراء وهيئة الرئاسة:**اخذ موضوع تنظيم وانشاء المؤسسات الدستورية في العراق بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ أهمية كبيرة والخطوة الأهم الى انتقال للديمقراطية ومع ذلك يحتوي الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على الكثير من الغموض بما يخص توزيع الصلاحيات بين السلطات مما أدى لإعاقة عملية صنع سياسة خارجية واضحة، حيث نصت المادة (١١٠) الفقرة الاولى من الدستور العراقي على السلطات المختصة في عملية صنع السياسة الخارجية " تختص السلطة الاتحادية رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية".[١] وكما هو معلوم ان السلطة التنفيذية تنقسم الى فرعين هيئة الرئاسة ورئاسة الوزراء ونتيجة لعدم تحديد من المقصود بالسلطة الاتحادية التي تقوم بصناعة السياسة الخارجية أدى لتنازع بين الفرعين نتيجة لمجهولية من يمثل السياسة الخارجية للبلد، ان القصور في توضيح الدستور لطبيعة النظام السياسي واختصاصات المؤسسات الدستورية إعاقة صنع سياسة الخارجية فعالة للعراق،[٢] وبروز عدم توافق القوى الحاكمة على كيفية إدارة الازمات التي تواجهها، وكما ان الامر ليس قضية الدستور، وانما بالأساس الصراع بين القوى السياسية على السلطة. ان هذا الوضع الى عدم إمكانية عمل السياسة الخارجية بالشكل الي يجب ان تكون عليها، مما فسح المجال للقوة الإقليمية والدولية للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للعراق كالتدخل الإيراني والسعودي والامريكي في النظام السياسي العراقي.[٣]

٢-**الفدرالية في الدستور وأثرها على السياسة الخارجية:**ان النموذج الفدرالي العراقي على وفق المواد الدستورية التي حددت ملامحها بالتركيز على المواد الدستورية من (١١٠-١٢١) حدد فيها صلاحيات الحكومة الاتحادية ومنحت الصلاحيات للحكومة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم، الا ان هذه المواد فشلت في تحقيق التوازن.[٤] حيث نصت المادة (١١٠) التي تختص بصلاحيات الحكومة الاتحادية، ما يلي الصلاحيات التي تخص صلاحيات الحكومة الاتحادية في صنع السياسة الخارجية:[٥]

١- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وارامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

٢- وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق، والدفاع عنه.

٣- نظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي.

٤- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق، وفقا للقوانين والاعراف الدولية.كما نصت الفقرة الرابعة من المادة (١٢١) المختصة بتنظيم صلاحيات الإقليم على " تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية"[٦]كان ممارسة السياسة الخارجية فقط من صلاحيات الحكومة الاتحادية لضرورة ظهور البلاد بصورة موحدة مقابل الدول الأخرى الا ان هذا الامر لم يعد كالسابق فنجد اليوم ان الحكومات الإقليم والمكونات تشارك في العمل على الصعيد الدولي بمستوى يقارب ممارسات الحكومة الاتحادية وكما نلاحظه في العمل على المستوى الدولي الذي تقوم به حكومة إقليم كردستان العراق في الأعوام الأخيرة، إي ان هناك العديد من المواد الدستورية التي أدت ضعف قدرة الحكومة المركزية الى حد كبير في مواجهة التحديات التي تعرض وحدة العراق الى الخطر، حيث استغل بعضها الإقليم من اجل تحقيق مكاسب إقليمية على حساب المصالح الوطنية هذه المواد حدت من قيام سياسة خارجية مؤثرة في المجتمع الدولي وتحقيق اهداف ومصالح البلاد الحيوية.[٧]

ثانياً: المحددات المؤسساتية:ان من اهم المشاكل التي رافقت العملية السياسة في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، الظاهرة ان المؤسسات السياسية في العراق لا تعتمد التراتبية التي اقرها الدستور، حيث من المفترض ان القرارات الصادرة من مجلس الوزراء لا يمكن تجاهلها من قبل الوزارات بناءاً على الصلاحيات التي منحها له الدستور الان الواقع في العملية السياسية مغاير لان الوزارات تمتلك مرجعية خاصة بها وهي الكتلة او القوى السياسية التي يراس احد أعضائها الوزارة المعنية نتيجة للتوافقية السياسية بين الطوائف والقوميات التي حكمت العراق بعد ٢٠٠٣ حيث لا يمكن توزيع الوزارات الا على مبدأ التوافقية السياسية في مجلس الوزراء حيث لا يمكن لرئيس مجلس الوزراء في اختيار او اقالة الوزراء بدون موافقة مجلس النواب، ان هذا الامر أدى الى ضعف الأداء الحكومي بشكل عام والسيطرة على وزارتها بشكل خاص، كذلك نجد الاخذ بمبدأ المحاصصة تدخل في اختيار البعثات الدبلوماسية، ونجد ذلك في القوائم البعثات الدبلوماسية أواخرالعام٢٠٠٩ ، وكل هذه الأمور أدت لأضعاف مؤسسات الدولة وتفككها نتيجة سيطرة سياسة المحاصصة في توزيع مواقع وموارد السلطة داخل العملية السياسية.[٨] ان الرابطة المؤسساتية المتواصلة والمتكاملة غير موجودة لان الانتماء الحزبي هو الأول بالنسبة لأصحاب المناصب وما عزز هذا الانتماء هي الديمقراطية التوافقية التي اعتمد عليها النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ التي تغذي وتعزز هذه الانتماءات الحزبية التي تقف خلف المسؤول المتصدر منها والحيول دون محاسبته او مسائلته ، كذلك ان المؤسسات تفتقر الى القدرة التي تغير الواقع العراقي لافتقادها المرجعية الوطنية الداعمة والقادرة على بناء مشروع وطني مقبول للدولة الوطنية.[٩]

ثالثاً: الامن والمشاكل الاجتماعية:ان عدم الاستقرار الأمني الذي تلا سقوط النظام السابق بعد عام ٢٠٠٣ أدى الى اثقال كاهل الدولة وانشغالها بحل المشاكل الداخلية، حيث ترتب على انعدام الامن مشاكل اجتماعية منها عدم قدرة الحكومة من تقديم الخدمات بالشكل المطلوب وعن الحالات الناتجة من العمليات الإرهابية من تهجير وقتل وارامل وايتام أدى الى اثقال العبء على ميزانية الدولة مما أدى الى تقليل ميزانية المطلوبة للسياسة الخارجية من اجل حل المشاكل المترتبة من العمليات الإرهابية، أي من اجل توفير المستلزمات العسكرية وتقديم التعويضات عن الاضرار الناتجة عن العمليات العسكرية ضد الإرهاب وحل المشاكل المالية المتعلقة بتعويضات الارامل وذوي الشهداء إضافة الى التركة الثقيلة التي تركها النظام السابق من شهداء الانتفاضة الشعبانية والمقابر الجماعية والمغيبين في السجون وكذلك السجناء المتهمين بقضايا سياسية جميع هذه المشاكل أدت الى توجه الدولة الى حلها والتقليل من الاهتمام في السياسة الخارجية ان هذه القضية الأمنية المستعصية والمشاكل الناتجة عنها والتركة النظام السابق جعلت من العراق مكشوفاً امنياً نحو الخارج وقد انعكست الحالة الأمنية المتردية للعراق بصورة مباشرة على أداء الحكومة على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة لضعفها والتدخل الخارجي الذي يسعى لتنفيذ اجنداتها فأوجد من هذا الوضع البيئة المهيئة لتهديد امن العراق على الصعيد الخارجي ، تركت الاعمال الإرهابية اثراً كبيراً على الحكومة كتحدي يلقي بظلاله على السياسة الداخلية وبالتالي على السياسة الخارجية لان أي سياسة خارجية تتأثر بشكل واضح بالوضع البلاد الداخلي من درجة الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي لان قوة السياسة الخارجية تأتي من ترابط وقوة النظام الداخلي . لذا ان لكل من هذه العوامل والمتغيرات تأثير في الحالة العراقية واثرت على السياسة العراقية العامة بشكل كبير جداً.[١٠]

الفرع الثاني: المحددات الخارجية:ان السياسة الخارجية لاي بلد تعتمد على عاملين الأوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي الدولي فان أي تغيير يطرأ على هذين العاملين سيؤثر على طبيعية الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة حكومة العراق على الصعيد الخارجي.[١١] أي ان الهدف من النشاط السياسي الخارجي إقامة مجموعة من النشاطات والعلاقات الخارجية لغرض الاستفادة الى اعلى حد من عناصر قوتها والتقليل الى اعلى حد ممكن من الاثار السلبية لعناصر ضعفها، لتكون النتيجة النهائية هي ضمان امنها واستمرارها واستقرارها من خلال العمل على تلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها، ولا يمكن تجاوز حقيقة ان حركة الفعل العراقي وامكانياته لا تزال مقيدة دولياً، وان المجال المتاح امام هامش حركته للفعل المستقبلي محدود بصورة كبيرة عانت السياسة الخارجية بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ من تعقيدات دولية وإقليمية نتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق والسيطرة على عملية صنع القرار السياسي وكذلك هناك عقبات إقليمية ضاغطة بشدة تعيق حرية حركة الدبلوماسية العراقية، وخصوصاً ان هناك تحفظ عربي بخصوص قبول العراق ضمن المجموعة العربية كونه بلد محتل او قبوله بشروط تعيق وتبطء حركته في هذا المحيط، مما أدى الى بطء في إعادة عمل السفارات العراقية في الخارج او إعادة عمل السفارات الأجنبية والعربية في العراق، نتيجة لتدخل دول الجوار في الشأن العراقي الداخلي او نتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على القرار السياسي وفرض توجهاتها نحو دول الدول المجاورة ودول العالم، أي ان المحددات الخارجية الإقليمية والدولية تعيق حرية حركة النظام السياسي على المستوين الداخلي والخارجي لذا وجب تحليلها والوقوف على ابرز المحددات والمعوقات الخارجية لنظام السياس العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وهي كالاتي [١٢]:

١- **عدم الترابط بين السياسة الداخلية للعراق وسياسته الخارجية:** ان عدم ترابط بين السياسة الداخلية والخارجية ووجود مسافة واضحة يعد تحدياً وقيداً يتطلب التعامل معه بحرص من اجل ضمان نجاح السياسة الخارجية على التطور ونمو المجتمع وتحسين ظروفه وتعزيز مكانته وقدرته التنافسية.[١٣]

٢-الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣: يعد العراق النقطة الأساسية ونقطة الانطلاق لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وان لعملية احتلال أمريكي للعراق أهداف استراتيجية متعددة ولعل من ابرزها خدمة لإسرائيل وجزءاً من خطة السيطرة على العالم العربي عقائدياً وسياسياً كونها سلاحاً للتفرد الأمريكي في السيطرة على العالم، مما أدى الى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على القرار السياسي العراقي وحيدت القدرة العراقية على عقد اتفاقات صادقة و تعاون طويل الأمد بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٩ وذلك لان بنود الاتفاقية تحمل صبغة الوصاية على القرار السياسي العراقي والتحرك الخارجي لدولة العراق .[١٤] واثر ذلك جعلت أمريكا من السياسة الخارجية العراقية جزءاً من سياستها ومكملاً لها في المنطقة الشرق الأوسط لان السياسة الامريكية تقوم على تعزيز مكانتها العالمية، غير ذلك جعلت أمريكا من سفاراتها في العديد من الدول تعمل كبديل للبعثات الديبلوماسية العراقية حيث تتولى تلك السفارات النظر في قضايا العراق وتعمل على حسمها بما يتوافق مع مصالحها، اما الدول التي لها تأثير في السياسة الدولية كالاتحاد الأوربي وروسا وعيرها من الدول المؤثرة تسعى الى الحصول على مكاسب واستثمارات في العراق بالتعامل مع الجانبين، وتقف الأمم المتحدة على مسافة ليست بقريبة من العراق وذلك لكونها محكومة بما تقرره الولايات المتحدة وهي التي أعطت الضوء الأخضر لشرعية الدولية لاحتلال العراق، والجدير بالذكر بان الدبلوماسية العراقية لم تؤثر او تتقدم مع المنظمة الدولية ما عدا بعض القرارات التي صدرت منها بدعم امريكي وبموافقة الدول الدائمة العضوية ضمن توافقات بينهما والمتمثلة برفع الحصار وحماية الأموال العراقية [١٥]ونتيجة لذلك افتقر العراق بعد عام ٢٠٠٣ لدور سياسته الخارجية المؤثر على الدائرة الخارجية نتيجة لضعف قدرة الحكومة العراقية لان القوة الخارجية المؤثرة على الوضع الداخلي في العراق لديها الامكانية القوية التي تمكنها من ممارسة سياستها بفعالية كبيرة من خلال العراق، مما نتج عن ذلك عدم إمكانية العراق من انتاج سياسة خارجية مستقلة واستمر الامر حتى اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق، حيث مكنت عملية الانسحاب الأمريكي العراق من صنع قرار سياسي خارجي وتطور العلاقات العراقية الإقليمية والدولية نتيجة للاستقرار السياسي الداخلي الذي ينعكس بدوره على السياسة الخارجية للعراق.[١٦]

٣- محددات البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣:من المحددات التي واجهت السياسة الخارجية العراقية على الصعيد الإقليمي هي العلاقات العراق بدول المنطقة العربية وغير العربية منها، حيث نجد تاريخ مليء بالخلافات والاشكاليات الأمنية تحول دون التعاون بين الدول. ومن بين القضايا التي يمكن ذكرها مثلاً مشاكل تركيا مع الاكراد والتركمان والحدود والمياه بالإضافة الى ما حدث بعد الحرب مع داعش من دخول القوات التركية داخل الحدود العراقية وغير ذلك من تصريحات سلبية من كلا الطرفين، بالإضافة الى ما تشهده العلاقات العراقية – الإيرانية من حالات مد وجزر نتيجة لتدخل الإيراني في الشأن العراقي ودعم بعض الكيانات مادياً وسياسياً، فقد تزايد الدور الإيراني بشكل ملحوظ في العراق بعد سقوط النظام السابق، حيث سعت ايران الى تقوية الشيعية في العراق وكذلك من اجل تحقيق أهدافها في العراق من خلال اتباعها استراتيجيات عدة وهي على النحو التالي :

- قدمت الدعم المادي والسياسي للقوى السياسية الشيعية التي تصدرت للعملية السياسية.
- التأثير على العملية السياسية في العراق بشكل يضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق لأطول مدة ممكنة من اجل ابعاد الخطر الأمريكية عنها.
- عملت إيران على منع أمريكا من اتخاذ أي اجراء من خلال العراق بتجاه طهران من خلال توطيد العلاقات الإيرانية مع القوى السياسية العراقية.
- ساندت الحشد الشعبي وامدته بالتجهيزات العسكرية والخطط العسكرية المحكمة في حربه مع داعش.

ومن خلال ذلك استطاعت إيران لعب دوراً فاعل ومؤثر في العراق وذلك من خلال سعي وكلائها من اجل تسخير سلطتهم بما يصب مع المصلحة الإيرانية وذلك من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٩ أي حتى حدوث ثورة تشرين وما جاءت بها من توجهات وأفكار منددة بالتدخل الإيراني في الشأن العراقي، نتيجة لما انتشر من انباء بان إيران متصدرة لموقف ردع واخماد الثورة لذلك مارست إيران ضغطاً شديداً على القوى السياسية التي تتصدر لصناعة القرار السياسي في العراق لجعل العراق ساحة تصفية حسابات مع أمريكا. [١٧]

اما بالنسبة للعلاقات السعودية العراقية فهي تعاني من نوع من التذبذب وعدم الاستقرار نتيجة لتدخل الإيراني من اجل ضبط العلاقة بين البلدين بالإضافة الى العامل الأيديولوجي المذهبي أحد مسببات الصراع بين البلدين، ومما تقدم كان على صناع القرار السياسي في العراق تقديم اليات

جديدة تتناسب مع التغير الذي حدث في ساحة السياسة الخارجية العراقية واهم الاليات التي استندت عليها الحكومات المتعاقبة التي تولت زمام الحكم بعد عام ٢٠٠٣ والمتمثلة بما يلي [١٨]:

– اليات سياسة، قامت وزارة الخارجية العراقية بتفعيل دورها في المجال الخارجي.

– اليات اقتصادية، من خلال سعيها نحو تعزيز مسالة التعاون وفق مبدأ المصلحة العراقية، حيث سعى الجانب العراقي لتأطير سياسته الخارجية بأطر اقتصادية لتوسع تعاونه الاني والمستقبلي.

اما بما يخص العلاقات العراقية الكويتية فلم تشهد تلك العلاقات تغيير حيث تظل العقلية الكويتية ترفض نسان غزو العراق والمئات من الكويتيين الذين ذهبوا ضيحه لتلك الحرب والتدمير الذي لحق ببلادهم من تدمير للحقول البترولية والكثير من المنشأة دون أي مبرر، حيث يتحمل العراق الى يومنا هذا نتائج ما اقترفه النظام السابق حيل الكويت.[١٩] مما تقدم نفهم تأثير الفاعل للمحددات الداخلية من محددات مؤسساتية ومحددات دستورية ومن محددات خارجية وما لها من تأثير على صناع القرار السياسي الخارجي نتيجة لهيمنة على القرار السياسي العراقي ونتيجة لتدخلات الإقليمية في الشأن العراقي جميعها محددات ومعوقات تقف كحجر عثرة امام صنع قرار سياسي عراقي مستقل وفق الرؤية واضحة تسعى لخدمة مصلحة العراق[٢٠].

المطلب الثاني: اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣

لكل دولة سياسة خارجية تهدف لتحقيق اهداف تصب في مصلحتها والعراق كاي دولة له اهداف يسعى لتحقيقها واهداف السياسة الخارجية العراقية يمكن تقسيمها الى ثلاث مستويات وهي كالاتي:

الفرع الأول: الأهداف على المستوى الوطني:

يمكن تقسيم الأهداف السياسة الخارجية على المستوى الوطني على النحو الاتي[٢١]:

١–حماية سيادة العراق وامنه وتعزيز الاستقرار والمحافظة على وحدة العراق والتعايش السلمي في المجتمع.

٢–محاربة الإرهاب الذي يهدد امن العراق وسيادته ومنعه من جعل العراق من ميداناً لنشاطاته.

٣–حماية العملية السياسية وتعزيز سلطتها والدفاع عنها.

٤–حماية الامن القومي من التهديدات الداخلية والخارجية، لم تعد الحدود الطبيعية كافية لتحقيق للأمن القومي، ولهذا تسعى السياسة الخارجية العراقية الى الدخول في ترتيبات امنية وإنشاء علاقات تعاون مع كافة الدول، لغرض تعزيز سيادة العراق واستكمال قوته بالقدر الذي يحقق استقرار أمني نسبياً.

الفرع الثاني: الأهداف الإقليمي:

اهداف على المستوى الدول العربية وغير العربية: لقد ترك النظام السابق للنظام الحالي تركة من الخلافات والمشاكل نتيجة للحروب والسياسة الاستقطابية ضد دول المنطقة ودول العالم، ومما زاد الامر تعقيداً عزلة العراق عن دول المنطقة كون النظام بعد عام ٢٠٠٣ اتى عن طريق الولايات المتحدة، الا ان العراق بدأ بشكل تدريجي بتوجه نحو اصلاح العلاقات مع الدول العربية والخروج من حالة العزلة، حيث توجه سعي السياسة الخارجية العراقية نحو إقامة علاقات ودية وتعاونية مع كافة الدول على كافة الأصعدة العربية والإقليمية والدولية منها، بذلت السياسة خارجية العراقية عام٢٠٠٣ ومنذ بادئ الامر جهدها نحو اراجع العراق لوضعه الطبيعي بين الدول العربية قبل أي شي اخر، حيث حرصت الحكومة العراقية الى زيادة التمثيل الدبلوماسي مع الدول العربية، وقد استجابت الأغلبية منها لطلب العراق، وتم إعادة فتح العديد من السفارات والقنصليات في العاصمة العراقية والعديد من المدن العراقية، ويمكن القول ان العراق عزز تمثيله الدبلوماسي مع جميع الدول العربية، وبما يخص الجامعة الدول العربية، عاد العراق الى تسديد اشتراكاته في المنظمة ويعد العراق أحد مؤسسين جامعة الدول العربية، كذلك عاد العراق لشغل مقعده في تنظيمات الجامعة وكذلك عقدت جامعة الدول العربية مؤتمر القمة العربية في بغداد عام ٢٠١٢ بحضور رؤساء وزراء خارجيات الدول الأعضاء,[٢٢] ومن مساعي السياسة الخارجية العراقية جعل العراق عامل امن واستقرار في المنطقة بصورة عامة. وبين الدول العربية على وجه الخصوص، كون العراق وكما هو معروف يقع في قلب الشرق الأوسط ووجوده على الحافة الشرقية للوطن العربي، ان موقعه المهم هذا ترتب عليه مسؤوليات من نواحي سياسية وجغرافية واجتماعية، وان أي خلل امني يصيب العراق يشكل خطر على الاستقرار الأمني في المنطقة، كذلك يمكن للعراق ان يلعب دور حلقة التوازن بين الدول العربية والغير العربية في المنطقة وابسط مثال على ذلك تنظيم العراق لاجتماع المجموعة (١+٥) بين الدول الكبرى وايران، أي يجب ان يكون العراق عنصر سلام وتوازن في المنطقة، وبما يخص مجلس التعاون الخليجي بالرغم عدم حصول على العضوية في

هذا المجلس الان العراق تربطه علاقات ودية مع أعضائه كما استطاع العراق التغلب على المشاكل التي ورثها من النظام السابق مع بعض دول أعضاء المجلس، وبالنسبة لمنظمة الأقطار العربية فالعراق احد مؤسسين هذه المنظمة وملتزم بميثاقها وهي مؤسسة كنظريتها الأوبك تعمل على استقرار الأسعار العالمية للنفط ومراقبة الأسواق العالمية من اجل المحافظة على مصالح الدول الأعضاء فيها والعراق يلعب دور فعال ومميز في هذه المنظمة، وبما يخص القضية الفلسطينية على السياسة الخارجية العراقية إيلاء أهمية اكثر لهذه القضية لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم وتشريد واعتقالات لذا يجب ان تجعل السياسة الخارجية القضية السياسية من أولوياتها عند التعامل مع دول العالم والوقوف مع الجانب الفلسطيني حتى يتمكن من ارجاع حقوقه وارضه المسلوبة. [٢٣] اما على المستوى الإقليمي مع الدول الغير العربية (تركيا –إيران) فقد عزمت السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ على إقامة علاقة حسن جوار مع الجهورية الإسلامية الايرانية قائمة على المصالح المشتركة والمتبادلة بين البلدين، والمضي بصفحة جديدة بعيداً عن التركة الثقيلة التي تركها النظام السابق من حرب الثمان سنوات وما ال اليه من مأسي للبلدين، حيث لابد من التعامل مع تركة بروح الصداقة وحسن الجوار، والمضي بعلاقات تصب في مصلحة البلدين وازدهارهما[٢٤]اما بالنسبة الى تركيا، هي من دول الجوار المهمة بالنسبة للعراق بسبب العوامل التاريخية والجغرافية، حيث تأتي من الأراضي التركية اغلب مياه دجلة والفرات، ويمر من خلال الأراضي التركية معظم الصادرات النفطية العراقية، وغير ذلك من التبادل الكبيرة معها وعبر أراضيها، لذا يجب على الجانب العراقي اخذ هذه العوامل بنظر الاعتبار، وإقامة علاقة مبنية على حسن الجوار والعلاقة طيبة بين شعبي البلدين، مع وجوب الحرص التام على مصالح العراق الاقتصادية والمائية، والسعي لإزالة كافة المعوقات التي تسبب التوتر والتفرقة بين الطرفين، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السياسة الخارجية العراقية الا ان هناك بعض المسائل التي تخص القضايا الاقتصادية والمائية، يجب على السياسة الخارجية إيلاء اكثر أهمية لها ومتابعتها بحرص اكثر.[٢٥]

الفرع الثالث: الأهداف الدولية:قد نجحت السياسة الخارجية العراقية في إعادة العراق الى مكانته في المجتمع الدولي، سواء كانت تلك المكانة متعلقة بعلاقاته مع الدول، او مكانته المتعلقة بالمنظمات الدولية، فقد زادت الخارجية العراقية من حجم تمثيلها الدبلوماسي مع مختلف دول العالم، ونجحت في تنفيذ الالتزامات المفروضة عليها، لذا عاد العراق من جديد لمكانته الطبيعية في منظمة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية. [٢٦] وعلى السياسة الخارجية تبني مجموعة من المبادئ التي توضح حرص العراق للتعايش مع المجتمع الدولي وشعوب العالم كدولة محبة للسلام ومتعلقة بالشريعة الدولية وحريصة على تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن بين الشعوب والدول، واضفاء المزيد من الديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية وتعميم الامن والاستقرار، وهي على النحو التالي[٢٧]:-

١-التمسك بالشرعية الدولية واحترام مقتضياتها وقراراتها.

٢- اتخاذ مبدأ السلم وتغليب منطق الحوار والتفاوض ولجوء للوسائل السلمية كسبيل لفض الخلافات.

٣- توسعة وتطوير العلاقات الدولية المبنية على الاحترام المتبادل والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٤- المشاركة في كافة الاعمال الجماعية التي تخدم السلم والامن والنهوض بحقوق الانسان.

٥-العمل مع الجميع بما يصب في المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للشعب، ومواجهة كل الارتباطات المشبوهة مع بعض الدول والقوى الأجنبية ومحاربتها.

٦- تجنب زج البلاد في الاحلاف العسكرية والتكتلات السياسية.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدّم، يتبيّن أن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ واجهت تحديات كبيرة داخلية وخارجية أثّرت على توازنها وفاعليتها. فالتنازع الدستوري، وضعف المؤسسات، والمحاصصة الحزبية، إلى جانب الانقسام المجتمعي والأمني، جميعها ساهمت في إضعاف القرار السياسي الخارجي. كما أن البيئة الإقليمية المعقدة والتدخلات الدولية زادت من تقييد حركة العراق الخارجية، وجعلته ساحةً لتقاطع النفوذ بين القوى الكبرى. ومع ذلك، فإن العراق استطاع استعادة جزء من مكانته الدولية، والانخراط مجددًا في المنظمات الإقليمية والعالمية. إن مستقبل السياسة الخارجية العراقية مرهون بقدرتها على تحقيق الانسجام بين الداخل والخارج، وبناء رؤية وطنية مستقلة تقوم على مبدأ المصلحة الوطنية العليا، وتعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون الدولي بما يخدم استقرار البلاد وتنميتها.

نتائج البحث: -

وان السياسة الخارجية العراقية عانت من التلون وعدم الانسجام، نتيجة لمحددات داخلية وخارجية وهي كالاتي: -

أ- المحددات الداخلية:

- تضارب الصلاحيات بين رئيس الوزراء وهيئة الرئاسة.
- الفدرالية في الدستور وأثرها على السياسة الخارجية.
- المحددات المؤسساتية.
- الامن والمشاكل الاجتماعية.

ب- المحددات الخارجية:

- عدم الترابط بين السياسة الداخلية للعراق وسياسته الخارجية.
- الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير النظام السياسي بعد عام٢٠٠٣.
- محددات البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية العراقية بعد٢٠٠٣.

للسياسة الخارجية اهداف عدة مقسمة على: -

- اهداف على المستوى الوطني.
- اهداف على المستوى الإقليمي.
- اهادف على الصعيد الدولي.

التوصيات:

أولًا: مسار دستوري وقانوني

١. **تحديدٌ تشريعي نافذ** لمعنى "السلطة الاتحادية" في الشأن الخارجي، مع حصر التفاوض والتوقيع والتمثيل السيادي بمؤسسة اتحادية واحدة واضحة القيادة.

٢. **تنظيم مكاتب الأقاليم** في الخارج عبر قانون تنفيذي يقيّد أنشطتها بالثقافي/الإنمائي فقط، ويُلزمها بالتنسيق المسبق مع وزارة الخارجية.

ثانيًا: مسار مؤسسي/حوكمي

٣. إنشاء **مجلس للأمن القومي والسياسة الخارجية** برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزارات المعنية، بولاية تنسيقية ملزمة وخطة سنوية منشورة (غير سرية في خطوطها العامة).

٤. **ميثاق خدمة دبلوماسية** :إنهاء المحاصصة في السلك الخارجي، اعتماد مسارات مهنية واختبارات موحّدة، وتدوير شفاف للبعثات.

هوامش البحث

[١] مادة (١١٠) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥

[٢] الربيعي، د. ظاهر عبد الزهرة، عبد الامير هادي بلبول العمري، ٢٠١٩، ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص٩٥٣-٩٥٤.

[٣] الربيعي، د. ظاهر عبد الزهرة، عبد الامير هادي بلبول العمري، ٢٠١٩، ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص٩٥٣-٩٥٤.

[٤] محمد، هيفاء احمد، سداد مولود سبع ،٢٠١٠، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٤)، ص٤٥-٤٦.

[٥] مادة ١١٠ من الدستور العراقي الدائم لسنة٢٠٠٥.

[٦] الفقرة الرابعة من المادة (١٢١) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

[٧] شحيل، احمد حسين،٢٠١٠ دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ومبادئ العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، ص٨

[٨] محمد، هيفاء احمد، سداد مولود سبع ،٢٠١٠، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٤)، ص٤٥-٤٦.

[٩] محمد، هيفاء احمد، سداد مولود سبع ،٢٠١٠، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٤)، ص٤٥-٤٦.

[١٠] الربيعي، د. ظاهر عبد الزهرة، عبد الامير هادي بلبول العمري، ٢٠١٩، ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص٩٥٦-٩٥٧

[١١] شنافة، د. صباح نعاس،٢٠١٢ استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة مركز الدراسات الدولية، ص١١٨.

[١٢] الربيعي، د. كوثر،٢٠١٠ سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، عراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٢٤، ص٨

[١٣]حسن علاوي، خليفة ،٢٠١١، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بغداد، بيت الحكمة، ص٣١٠-٣١١.

[١٤] كاظم الاسدي، د. تمارا، ٢٠١١، من يصنع السياسة الخارجية العراقية، المركز الديمقراطي العربي.

[١٥] الربيعي، د. ظاهر عبد الزهرة، عبد الامير هادي بلبول العمري، ٢٠١٩، ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص٩٥٨-٩٥٩

[١٦] الاسدي، عدنان هادي، ٢٠١٤، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠٥-٢٠١٢، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، ص١٢٠-١٢١.

[١٧] كاظم الاسدي، د. تمارا، ٢٠١١، من يصنع السياسة الخارجية العراقية، المركز الديمقراطي العربي.

[١٨] خميس، د. خلود محمد، ٢٠١٠، السياسة الخارجية العراقية اتجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد (٤٤)، ص ٨٣-٨٨.

[١٩] السيد، يونس حسين ،٢٠١٩، السياسة الخارجية العراقية الإقليمية خلال فترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، مجلة البحوث المالية والتجارية، الجلد ٢٠، العدد الرابع الجزء الأول، ص٢٤٠.

[٢٠ ٢٠] كاظم الاسدي، د. تمارا، ٢٠١١، من يصنع السياسة الخارجية العراقية، المركز الديمقراطي العربي.

[٢١] عبد الحميد، حسن سعيد، ٢٠١٨، اهداف السياسة الخارجية العراقية، المانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص ٣٥-٣٧.

[٢٢] حمود، د. محمد الحاج ،٢٠١٨، سياسة العراق الخارجية منذ٢٠٠٣، بغداد، بيت الحكمة، ص٣٧-٣٨.

[٢٣] حمود، د. محمد الحاج ،٢٠١٨، سياسة العراق الخارجية منذ٢٠٠٣، بغداد، بيت الحكمة، ص٣٧-٣٨.

[٢٤] حمود، د. محمد الحاج، ٢٠١٩، المفاوضات الدولية والسيادة الوطنية، عمان، دار الثقافة، ص٤٤٩ -٤٥٣

[٢٥] حمود، د. محمد الحاج، ٢٠١٩، المفاوضات الدولية والسيادة الوطنية، عمان، دار الثقافة، ص٥٠٣٠-٥٠٥.

[٢٦] الخاقاني، محمد كريم، ٢٠٢١، اهداف السياسة الخارجية العراقية وثوابتها، العراق، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص٥.

[٢٧] حمود، د. محمد الحاج ،٢٠١٨، سياسة العراق الخارجية منذ٢٠٠٣، بغداد، بيت الحكمة، ص٤١-٤٢.